



م/ ٢٩٠
٢٠٢٠/١٢/٣١

السيد الاستاذ / رئيس قطاع الإفصاح
"البورصة المصرية"

تحية طيبة وبعد،،

نود الاحاطة الى انه قد تم الموافقة علي نشر تقرير الإفصاح بغرض السير في اجراءات
زيادة رأس المال المصدر شركة/ التوفيق للتأجير التمويلي، وفقا لأحكام المادة (48) من قواعد
القيود بالبورصة المصرية وذلك بشأن قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2020 / 2 / 18 بزيادة
رأس المال المصدر من 234.400 مليون جنيه الى 287.329.178 جنيه بزيادة قدرها
52.929.178 جنيه تمويلا من رصيد أرباح العام بواقع 0.2258070734 سهم لكل سهم أصلي
وفقا للمركز المالي في 2019/12/31.

برجاء نشر التقرير المرفق على شاشات التداول بالبورصة واتخاذ ما يلزم في هذا
الشان.

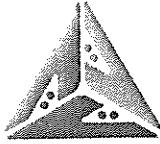
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريرا في ٢٠٢٠ / ٢ / ٢٠٢٠

دكتور / سيد ابراهيم عبد الفضيل
رئيس الادارة المركزية للتمويل
٢٠٢٠

ط. م. م.
ط. م. م.



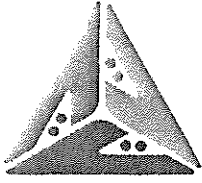


A. T. LEASE

التوفيق للتأجير التمويلي

تقرير إفصاح بغرض التعديل وفقا للمادة ٤٨ من قواعد القيد بشأن السير في زيادة رأس المال المصدر و المدفوع من ٢٣٤,٤٠٠,٠٠٠ جنية مصري إلى ٢٨٧,٣٢٩,١٧٨ جنية مصري

البند	الإفصاح
اسم الشركة	شركة التوفيق للتأجير التمويلي (أيه. تي. ليس) ش.م.م
رأس المال المرخص	٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنية مصري
رأس المال المصدر	٢٣٤.٤٠٠.٠٠٠ جنية مصري
عدد الاسهم / القيمة الاسمية للسهم	٩٣.٧٦٠.٠٠٠ سهم / القيمة الاسمية ٢.٥ جنية مصري
تاريخ انعقاد مجلس الإدارة	١٨ فبراير ٢٠٢٠
طبيعة التعديل المزمع :	زيادة رأس المال المصدر من ٢٣٤.٤٠٠.٠٠٠ جنية مصري والمدفوع بالكامل ليصبح ٢٨٧.٣٢٩.١٧٨ مصري بزيادة قدرها ٥٢.٩٢٩.١٧٨ جنية مصري موزعة على ٢١.١٧١.٦٧١ بقيمة اسمية ٢.٥ جنيها تمويلا من أرباح العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و المثبتة في قوائمها المالية وذلك بواقع ٠.٢٢٥٨٠٧٠٧٣٤ سهم لكل سهم اصلي.
مبررات و أسباب التعديل و أوجه استخدام الأموال في حالة الزيادة	<ul style="list-style-type: none">• تدعيم حقوق الملكية سيؤدي إلى استيعاب الشركة لكافة المعايير المالية الجديدة الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية.• استهداف الشركة لتحقيق تعاقدات جديدة وزيادة الحصة السوقية لها في ظل زيادة عدد شركات التأجير التمويلي وارتفاع المنافسة في هذا النشاط.• الحفاظ على مركز الشركة التنافسي بين شركات التأجير التمويلي وذلك عن طريق استمرار تدعيم حقوق الملكية للشركة لتستمر واحدة من اكبر الشركات في السوق المصري من حيث حقوق الملكية وخاصة مع اتجاه كافة الشركات لزيادة رأس مالها لتتوافق مع المعايير المالية الجديدة .• إستمرار نظرة الثقة المرتبطة بحجم حقوق الملكية والتي ينظر بها عملاء الشركة الكبار لشركات التأجير التمويلي التي يتعاملون معها ويتنازلون عن أصولهم لها.



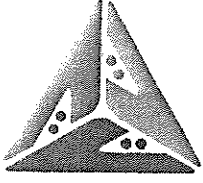
A. T. LEASE

التوفيق للتأجير التمويلي

<ul style="list-style-type: none">• ان الشركة تحقق نسب متميزة للعائد على رأس المال و العائد على حقوق الملكية يعتبر من افضل النسب المحققة بين شركات التأجير التمويلي في مصر وبالتالي تعتبر الشركة من الفرص المتميزة للاستثمار.• اصدار اسهم مجانية يعني اصدار اسهم اضافية للأسهم القائمة ويترتب على ذلك زيادة في الاسهم المتاحة للتداول مما يساعد على تنشيط حركة التداول على سهم الشركة و من ثم زيادة درجة سيولته.• ان زيادة رأس المال المصدر والمدفوع سيؤدي الى زيادة حجم اعمال الشركة وزيادة الحصة السوقية لها في سوق التأجير التمويلي مما سينعكس ايجابا على نتائج اعمال الشركة و بالتالي حجم الارباح المحققة.	
<p>إعتماد تقرير الافصاح بغرض التعديل وفقا للمادة ٤٨ من قواعد القيد بشأن السير في زيادة رأس المال المصدر و المدفوع من ٢٣٤,٤٠٠,٠٠٠ جنية مصري إلى ٢٨٧.٣٢٩.١٧٨ جنية مصري موزعة على ٢١.١٧١.٦٧١ سهم بقيمة اسمية ٢.٥ جنية وذلك عن طريق توزيع اسهم مجانية بواقع ٠.٢٢٥٨٠٧٠٧٣٤ سهم لكل سهم أصلى تمويلا من ارباح العام المالي الظاهرة في القوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وتفويض الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب بالسير في إجراءات التعديل ودعوة الجمعية العامة للنظر في التعديل فور نشر تقرير الافصاح على شاشات التداول.</p>	قرار مجلس الادارة من واقع محضر مجلس الادارة
لا يوجد.	أثر التعديل المزمع على أصول الشركة
لا يوجد.	أثر التعديل المزمع على التزامات الشركة
لا يوجد.	أثر التعديل المزمع على حقوق ملكية مساهمي الشركة



Handwritten signature and initials.



A. T. LEASE

التوفيق للتأجير التمويلي

أقر أنا الموقع أدناه بصحة وسلامة ما جاء بهذا النموذج من بيانات و ما قدم من مستندات و إقرارات و دراسات مؤيدة لمضمون ما ورد ببيان الإفصاح هذا وأعلم أن موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على نشر بيان الإفصاح بغرض السير في إجراءات التعديل يتم وفقا لمتطلبات قواعد القيد من حيث الشكل و أن مطابقة الهيئة العامة للرقابة المالية لبيان الإفصاح المزمع تمت في ضوء ما قدمته الشركة من مستندات وبيانات بهدف الإفصاح للمتعاملين عن طبيعة هذا التعديل ودون ادنى مسؤولية على الهيئة العامة للرقابة المالية عن محتويات هذا البيان أو تعطي تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها وأتعهد بالالتزام بأحكام النظام الاساسي للشركة و أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ و قواعد القيد و الشطب بالبورصة المصرية.

تحريرا في: ١٨ فبراير ٢٠٢٠

طارق فهمي

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

